

تقويم سياسات إدارة النمو السكاني والعمراني بالمجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر

ا.م.د محمد شحاته درويش – كلية التخطيط العمرانى – جامعة القاهرة

الملخص:

تتضافر جهود الدولة ومؤسساتها الرسمية وتنظيماتها التنفيذية على زيادة فعالية دور المدن والتجمعات العمرانية الجديدة فى منظومة التنمية الشاملة بمصر، حيث تمثل تلك المدن والتجمعات إحدى ركائز السياسة القومية للتنمية الحضرية والتي تعمل على حل مشكلات زيادة معدلات النمو السكاني والعمراني المتمركز فى التجمعات القائمة، وتقليل سلبات اختلال التوزيع المكاني للسكان على المستوى القومي.

و لقد تعرضت دراسات عديدة (*) لتقويم تجربة المدن الجديدة فى مصر حيث تناولتها من وجهات نظر متعددة، ولقد اجمعت كل هذه الدراسات على تدنى معدلات النمو السكاني فى مقابل ارتفاع معدلات النمو العمراني فى بعضها، فحتى تعداد عام ٢٠٠٦ لم تحقق كل المدن والتجمعات الجديدة والتي انشئت خلال الربع الاخير من القرن الماضى – ما عدا مدينة ١٥ مايو لقربها الشديد من منطقة حلوان –، أى معدلات مستهدفة فى مجالات النمو السكاني والعمراني طبقا للبرامج الزمنية التى انشئت على اساسها تلك المدن. وفى عام ٢٠٠٦ كانت نسبة عدد سكان المدن الجديدة الى المستهدف لم تصل فى المتوسط الى ١٠% من الاجمالى السكان لمعظم التجمعات، وبقراءة النسبة داخل مجموعات تلك المدن نجدها تتراوح بين ٣.٢ % لمدينة النوبارية، ٣٣,٥% لمدينة ٦ أكتوبر(**)، هذا عن النمو السكاني، أما عن النمو العمراني فلم تحقق أى مدينة ايضا معدلات النمو العمراني المستهدف مع ملاحظة اختلاف تلك المعدلات داخل المدينة نفسها اذا ما قورن بين الاستعمالات المكونة لها فنجد ارتفاع نسبة النمو فى المناطق الصناعية بل نجد توسع بعض المدن فى انشاء مناطق صناعية جديدة خارج نطاق المخطط العام – مثل مدينة العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر – فى مقابل تدنى معدلات النمو فى مناطق الاسكان وبصفة خاصة اسكان الاهالى. وفى هذا الصدد رصدت دراسة تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة – كلية التخطيط العمرانى – هذا الخلل " ان مظاهر الخلل فى ادارة تنمية المدن الجديدة فى مصر رغم ضعف الموارد المالية والطاقت التشييدية تشير بوضوح الى ان هناك قصورا فى اساليب العمل الادارى باجهزة المدن الجديدة، مما يحول دون تحقيق الاستغلال الامثل للطاقت المتاحة حتى ولو كانت محدوده". وتكمن مشكلة ادارة عمليات النمو السكاني والعمراني بالتجمعات الجديدة فى مدى قدرة سياسات ادارة التنمية على تفعيل ابعاد التوازن بين منظومة التنمية الثلاثية والمتمثلة فى (القاعدة الاقتصادية – البعد الاجتماعى – البيئة العمرانية) وعلى ذلك فالأمر يتطلب مراجعة الاسلوب التنموى للإدارة النمو السكاني والعمراني لمثل هذه المدن بحيث يحقق المرونة فى مواجهة أى متغيرات مستقبلية تؤثر على استدامة تنمية هذه التجمعات دون ان تفقد المدينة دورها التنموى

- إشكاليه الدراسة : تكمن إشكالية الدراسة فى " كيفية تحقيق استدامة التنمية بالتجمعات العمرانية الجديدة فى إطار إدارة رشيدة لنموها السكاني والعمراني بما يساهم فى تحقيق اهدافها".
- الهدف و المنهجية : فى إطار التقديم السابق وفى ضوء اشكالية الدراسة يمكن تحديد هدف الدراسة ومنهجيتها فيما يلى :
- الهدف العام : "تقويم الأسلوب التنموي لإدارة النمو السكاني والعمراني للتجمعات العمرانية الجديدة ومدى مرونة هذا الأسلوب فى مواجهة التغيرات المؤثرة على استدامة تنميتها دون ان تفقد المدينة دورها التنموى".
- المنهجية : فى إطار الهدف العام للدراسة تم بناء منهجية اعتمدت على الأسلوب النظري والتحليلي من خلال الخطوات التالية :-

اولا: طرح وتحليل اطار الفكر التخطيطي لمرحل وعلاقات النمو بالتجمعات العمرانية الجديدة.
ثانيا: رصد وتحليل اهم الاسس والاستراتيجيات والاطر العامة التى يتم على اساسها تخطيط مراحل النمو بالتجمعات الجديدة واهم المشاكل التى تعوق تحقيقها .
ثالثا: اتجاهات وملامح مستقبل النمو السكاني والعمراني فى اطار الاستدامة .